الدرس الثاني

البحث الأول: مدخل مفاهيمي للنظام السياسي

أهداف الدرس:

- معرفة المفاهيم المحورية في المقياس.

- توضيح الفرق بين مصطلح النظام السياسي والمصلحات المشابهة له.

- الإلمام بأساليب استخدام المقارنة في تحليل النظم السياسية.

أولا: مفهوم النظام السياسي:

1- تعريف النظام السياسي: يعتبر يعتبر مصطلح النظام السياسي من أكثر المصطلحات استخداماً وشيوعا في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية، وإن كان يستخدم في الكتابات الغربية بدلالات مختلفة مثل political regime و Political System ، لكن في اللغة العربية تترجم كلها إلى مصطلح نظام سياسي لذا فإننا سنعرفه هنا وفق معنيين مختلفتين على النحو التالي:

- تعريف النظام السياسي بمعنى نظام الحكم (political regime): أي الكيفية والآليات التي تدار بها المؤسسات (السلطات) السياسية والدستورية وتلك المؤسسات (السلطات) هي كل من المؤسسة(السلطة) التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتلك هي مؤسسات (سلطات) الدولة.

- تعريف النظام السياسي بمعنى (Political System): يُعتبر أوسع وأشمل من نظام الحكم ومن الدولة، ذلك لأن هناك كثير من النشاطات السياسية تُمارَس خارج تلك المؤسسات (السلطات) الرسمية، ومن ذلك مثلاً نشاط الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المكونات التي تعد من المؤسسات الوسيطة كونها تقف وسطاً بين الدولة والمواطنين، وهذه المؤسسات تعد جزءاً من النظام السياسي، فضلاً على الثقافة السائدة والعلاقات الاجتماعية والنظام الاقتصادي القائم، وكل تلك النشاطات تسهم في تكوين وتحديد ماهية النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك.

ومن هنا تتطلب دراسة النظم السياسية النظر إلى مؤسسات النظام السياسي لا على أساس أنها تؤدي وظائف وواجبات رسمية فحسب وإنما تؤدي وظائف ذات طبيعة اجتماعية وهذه الوظائف ما هي إلا عامل من مجموعة عوامل متداخلة ومتفاعلة مع عوامل أخرى تسهم في تكوين المنظومة السياسية، وهذا التداخل والتفاعل يمكن من خلاله استنباط معايير ثلاثة تسمح بمتابعة وتحليل عمل النظام السياسي وهي: تفاعل مكونات (عناصر) النظام مع بعضها، علاقة النظام بمحيطه، تكيف النظام لإدامة عمله وتطوره.

2- خصائص النظام السياسي: يتميز بسمات وخصائص عدة أهمها:

- **العلوية:** وذلك لأنه يمتلك السلطة العليا وبذلك تتصف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام.

- **استقلال ذاتي نسبي:** إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعة ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة ودائمة إلى حد ما.

- **الفاعلية:** إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً منسائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع.

- **التفاعل:** إذ يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، أي أنه في الوقت الذي يؤثر بالنظم الأخرى فهو يتأثر بها.

- **الشمولية:** يعد النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة تقف في مقدمتها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح فضلاً عن النظم الإجتماعية والاقتصادية والثقافية، مايعني أن النظام السياسي هو المنظومة الأشمل والأكبر كما تشكل عناصره ومكوناته نظم فرعية له.

3- وظائف النظام السياسي: يمكن تحديد أهم وظائف النظم السياسية المعاصرة بما يأتي:

- تحديد أهداف المجتمع ومتطلباته،ويتحقق ذلك عبر مايعرف بـ(التخطيط).

- تعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها،وفي مقدمتها الطاقات البشرية والثروات.

- تحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم ما يفضي إلى تحقيق الوحدة الوطنية.

- توفير الحماية والأمن للمجتمع،ما يعني العمل على إرساء دعائم السلام من خلال إزاحة المخاطر الداخلية والخارجية.

ثانيا: مفهوم المقارنة في دراسة الظواهر السياسية:

1- تعريف المقارنة: تُعتبر المقارنة عموما من أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية، فهي ليست حقلا معرفيا أو موضوعا للدراسة بل منهج للبحث والتحليل، إلا أن بعض الباحثين ينظر لها أي (للمقارنة) كفلسفة للعلم وليست منهجية فقط لذا لا يستقيم التحليل المقارن للنظم دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الابستمولوجية في الحقل المعرفي الذي يدرسها -هنا "النظم السياسية"- انطلاقا من الحكومات المقارنة فالسياسة المقارنة ثم التحليل المقارن للنظم السياسية وعليه يجب التعرض إلى:

لأن المقارنة تعتبر جزءا أساسيا من البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقد جعلها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من أهدافها (أي التجربة) إلى حد قول **ألكسيس دي توكفيل** بكونها: "جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية".

وبالرغم من اختلاف تعريفات المقارنة وتنوعها إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث **جون ستيوارت ميل** الذي عرفها بأنها: "دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة" أو هي "التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

كما عرَّفها **جوزيف لابالومبارا** بأنها: "عملية تعكس أساسًا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها".

2- أهداف الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية:

- المبررات المعرفية:

- إدراك الاختلاف والتنوع في المجتمعات البشرية والخصائص الذاتية للنظم والشعوب.
- معرفة أنماط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع.
- ضرورة التنظيم بوجود حاكم ومحكوم بغض النظر عن الشكل والغاية من الحكم.

- المبررات العلمية: وتتلخص في:

- تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواءًا الداخلية أو الخارجية.
- التحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية (مؤسسات، قرارات، عمليات،...)
- التنبؤ بالأحداث والاتجاهات: منذ "دي توكفيل" يعتبر هدف هذا الحقل هو التنبؤ (مثلا التنبؤ بظهور الديمقراطية، كذلك ماركس التنبؤ بظهور الشيوعية)

3- شروط المقارنة: هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة، وهي:

- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة (مثلا في دراستنا لظاهرة الإرهاب، مشاركة المرأة، العنف السياسي،...)
- التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.
- مراعاة ألا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط الاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق وبالتالي وجوب وجود قدر من

التشابه الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

4- أنواع المقارنة: تنقسم المقارنة إلى قسمين رئيسيين هما:

- **مقارنة خارجية:** (عبر المكان) وتتم بين الوحدة المعينة (نظاما، عنصرا، ظاهرة، أو علاقة بين متغيرين) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى (مثلا: التنمية السياسية، الانتخابات، العنف السياسي، المعارضة السياسية،...)

- **مقارنة داخلية:** (عبر الزمان) وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها (مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته: التنفيذية أو التشريعية،...أو نمط القيادة البيروقراطية، أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية، وبعدها، أو في عهد الرئيس "س" والرئيس "ع"، أو في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي: موضوعات وقضايا معينة...).

5- أشكال المقارنة: تأخذ هذه المقارنة شكلين:

- مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة: (مثلا مواقف القيادة السياسية الحاكمة وأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري من قضية داخلية كمشاركة المرأة، الاستثمار، أو خارجية كالموقف من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو المتوسط...)

- مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة.

قائمة المراجع:

- عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة الحقوق الحريات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985.
- عبد الغفار رشاد، **قضايا في السياسة المقارنة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.
- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقاربة إبستمولوجية**، فيرجينيا، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، 1998.
- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 1999.